في تصريح له بعد الاجتماع الثاني عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي

عبدالصمد: بنك الائتمان لم يفعل القرض الإسكاني والسكن الملائم للمرأة الكويتية

■ 771 ألف دينار سنوياً كلفة التأخير في إنجاز مبنى البنك الرئيسي لأكثر من 14 عاما

■ الوفر تركز في الباب الثالث «المشاريع الإنشائية» حيث لم يتم الصرف عليه نهائياً

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات (تصوير: صالح محمد)

■ البنك اكتفى بتقديم اقتراحات ودراسات حول القرض الإسكاني دون اتخاذ أي موقف تنفيذي

■ اللجنة طالبت بوضع ضوابط خاصة للتعامل مع السكن الخاص للحد من ارتفاع الأسعار

قال النائب رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد عقب الاجتماع الثاني عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي والتي ناقشت التقرير السنوي لديوان المحاسبة على الحساب الختامي للسنة المالية 2013/2014 لبنك الائتمان وبنك الكويت المركزي

وعن ما يخص بنك الائتمان صرح عبد الصمد أن إجمالي الإيرادات المحصلة فعليا بلغت 78.203.805 د.ك بانخفاض بلغ 8.7% عن المقدر في ميزانية 2014/2013 ، كما بلغت المصروفات 22.577.070 د.ك و بوفر قدره 44% من الميزانية المعتمدة حيث تركز الوفر في الباب الثالث (المشاريع الإنشائية) حيث لم يتم الصرف علية نهائيا

كما تطرقت اللجنة من خلال مناقشتها ملاحظات ديوان المحاسبة إلى أسباب التأخر في انجاز مبنى البنك الرئيسي لأكثر من 14 عاما مما يحمل المال العام الارتفاع في تكاليف البناء بالإضافة إلى الإيجارات التي تتحملها الجهة البالغة 771.484 د.ك سنويا نتيجة استمرار استئجار مكاتب إضافية لإدارات البنك .

وحول ما أشاره الديوان من ملاحظات شابت تطبيق وتنفيذ احكام القانون الخاص بمنح القرض الإسكاني للمرأة الكويتية تبين للجنة أن البنك لم يتخذ ما يلزم من إجراءات لتفعيل العمل بالباب الثالث من المرسوم رقم 324 لسنة 2011 بشأن شروط وقواعد إجراءات منح القرض الإسكاني وتوفير السكن الملائم بقيمة إيجاريه منخفضة حيث اكتفى البنك بتقديم اقتراحات ودراسات حول هذا الموضوع إلى مجلس الوزراء دون اتخاذ أي موقف تنفيذي جاد حيث طلب رئيس اللجنة متابعة هذا الموضوع لمعرفة ما هي المعوقات القانونية والتشريعية لتنفيذ ما جاء بالمرسوم من قبل البنك أن وجدت مع جهاز متابعة الأداء الحكومي ومجلس الوزراء لما له من أهمية في توفير السكن للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بالإضافة إلى المطلقات والأرامل .

وفي ما يخص بنك الكويت المركزي صرح النائب عدنان عبدالصمد بأن اجمالي الإيرادات المحصلة فعليا بلغ 81.585.424 د.ك، كما بلغت المصروفات الفعلية للبنك 62.185.479 د.ك.

و قد تطرقت اللجنة خلال اجتماعها للدور الكبير الذي يبذله البنك في مجال رسم وتنفيذ السياسة المالية لتكريس دعائم الاستقرار المالي بالإضافة إلي ما يبذله من جهد في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية واهم الإجراءات والإجتجازات المتعلقة في تطوير نظم و قواعد الرقابة والإشراف على وحدات القطاع المصرفي المالي والمحلي.

بالإضافة إلي ذلك صرح رئيس اللجنة بأن البنك المركزي أصدر تعليمات وضوابط خاصة تتعلق بقواعد منح القروض/ التمويل الاستهلاكي المقسط منها إلزام كافة المدققين الخارجين بضرورة فحص محفظة القروض بشكل ربع سنوي وتقديم تقاريره بهذا الشأن للبنك والهدف من هذا الفحص التأكد من عدم وجود أي مخالفات

وفي حالة اكتشاف أي مخالفة بأحد هذه القروض يقوم البنك المركزي بتوقيع جزاءات وعقوبات على البنك المخالف والزامة بتصويب المخالفة وفقا لما هو منصوص عليه في قانون المعسرين وهو إعادة تسديد القرض للعميل بالكامل وتبين للجنة وجود العديد من القروض الاستهلاكية التي تم إعادة سدادها للعميل بسبب وجود مخالفات بها. وناقشت اللجنة قضية الرهن العقاري حيث تبين لها عدم وجود منظومة تنظم هذه العملية وطالبت اللجنة بضرورة وضع ضوابط خاصة للتعامل مع السكن الخاص وذلك للحد من الارتفاع الملحوظ في الأسعار وتبين للجنة بأن البنك اصدر تعليمات بهذا الشأن بأن نسبة التمويل قد تصل إلي 50% في حالة إذا كانت الأرض فضاء و 60% في حالة وجود عقار قائم وقد تصل إلى 70% في حالة إذا كان الهدف من التمويل هو لإنشاء وحدات سكنية

وشدد البنك بأن لا يكون مصدر السداد هو العائد من هذا العقار وإنما يجب أن يكون هناك مصدر أخر للسداد.

لإحالته إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية

لاري يدعو الحكومة لاستعجال إحالة تعديلاتها على قانون المناقصات

■ التعديلات التي قدمت على قانون منح مكافأة نهاية الخدمة المقرر تطبيقه مطلع يناير المقبل تم التوافق بشأنها

■ استثناء معيل المعاق المصاب بالعجز الكامل من شرط المدة ومنح من أحيل إلى التقاعد قسرا لبلوغه سن 65 عاماً

أحمد لاري

دعا رئيس مجلس الأمة بالانابة أحمد لاري الوزراء المعنيين بالقوانين المرتبطة بخطة التنمية الى الاستعجال بإرسال التعديلات المطلوبة إلى اللجان المختصة بالمجلس خصوصا قانون المناقصات العامة الجديد الذي جرى بحثه في دور انعقاد المجلس الماضي.

وقال لاري في تصريح للصحفيين في مجلس الامة أمس أن المجلس ينتظر وجهات النظر والتعديلات الحكومية على قانون المناقصات العامة لإحالته إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية من قبل وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله الصباح.

واضاف ان مجلس الوزراء درس بعض التعديلات على قانون الخصخصة ومن المرجح إحالتها إلى مجلس الأمة خلال الفترة المقبلة.

وعلى صعيد اخر ذكر لاري أن التعديلات التي قدمت على قانون منح مكافأة نهاية الخدمة المقرر تطبيقه مطلع يناير المقبل تم التوافق بشأنها بين لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية والحكومة خصوصا الجمع بين مكافأة نهاية الخدمة والميزة الأفضل حسب قانون العمل في القطاع الخاص وأي مكافأة يمنحها رب العمل للموظف ما عدا الشركات التي تمتلكها الدولة بالكامل.

واشار الى التوافق على استثناء معيل المعاق المصاب بالعجز الكامل من شرط المدة ومنح من أحيل إلى التقاعد قسرا لبلوغه سن 65 عاما منذ تاريخ 10اغسطس 2014 مكافأة نهاية الخدمة.

لتوفير السيولة المرورية

العوضي يقترح نقل فرع الشؤون خارج الرميثية

كامل العوضي

تقدم النائب كامل العوضي باقتراح لنقل فرع الشؤون خارج منطقة الرميثية لتوفير السيولة المرورية بالمنطقة ومنعا للتكدس والازدحام جاء فية :

تعاني منطقة الرميثية من ازدحام سكاني وتكدس مروري خصوصا في القطعة (7) بسبب وجود مبني خدمة المواطن وفرع للشئون الاجتماعية والعمل وكثرة المندوبين والمراجعين والوافدين الذين يترددوا على مبنى الشئون وكذلك وجود الجمعية التعاونية وعدد من المدارس الأمر الذي يجعل اهالي المنطقة يعانون الأمرين بسبب الازدحام وقلة وضيق مواقف السيارات ولقد طالب اهالي المنطقة مرارا وتكرارا بحل هذه المشكلة عن طريق توفير مواقف سيارات او توسعتها دون مجيب .

وعليه فإنني اتقدم با قتراح قيام وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بنقل فرعها الكائن بالرميثية الى منطقة اخرى تكون تجارية و غير سكنية او التنسيق مع وزارة البلدية لتخصيص مساحة ارض فضاء خارج منطقة الرميثية ونقل فرع الشئون الاجتماعية والعمل الكائن بها الى تلك الأرض المزمع تخصيصها لذلك الغرض لتوفير السيولة المرورية بالمنطقة ومنعا للتكدس والازدحام .

الطريجي يسأل عن أسباب تأخر صدور اللائحة التنفيذية لمجلس التخصيص

عبدالله الطريجي

قدم النائب عبدالله الطريجي سؤالا لوزير التجارة حول اللائحة التنفيذية للمجلس الأعلى للتخصيص واسباب تأخيرها جاء فية ما يلي:

أنشأ المجلس الأعلى للتخصيص بموجب القانون رقم 2010/37 وقد استهدف المشرع من إنشاء هذا الجهاز تنظيم عمليات التخصيص وتحويل المشروعات الحكومية إلى القطاع الخاص على نحو يؤدي إلى تخفيف كاهل المصروفات عن القطاع العام وفتح الفرص الإستثمارية للقطاع الخاص بما يؤدي إلى تنشيط الإقتصاد وبتاريخ 2014/1/20 صدر المرسوم رقم 2014/31 بشأن نقل إختصاص الإشراف الفني إلى وزير التجارة والصناعة لذا يرجى تزويدنا وإفادتنا بالأتي :

هل صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2010/37 بشأن تنظيم عمليات التخصيص وما اسباب تأخر صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون لمدة أكثر من أربع سنوات ؟

وما هي إجراءاتك كوزير مشرف على هذا الجهاز ومكلف بموجب المرسوم رقم 2014/31 بالإشراف الفني على هذا الجهاز خاصة وأن المرسوم منحك مباشرة اختصاصات رئيس مجلس الوزراء ؟

العنزي يقترح عدم تحميل المدين أي فوائد على متجمد الفوائد

على أن يتحملها البنك الدائن أو شركة الاستثمار

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانونا بعدم تحميل المدين أي فوائد على متجمد الفوائد أو أي زيادة تزيدعلى قيمة القرض وان يتحملها البنك الدائن أو شركة الإستثمار الدائنة سواء كان القرض استهلاكيا أو مقسطا

وجاء في المقترح :

– مادة أولى –تضاف فقرة ثانية إلى المادة (115) من المرسوم بالقانون رقم (68) لسنة 1980 المشار إليه نصها كالتالي :

" وإذا تبين لبنك الكويت المركزي تحمل المدين أية فوائد على متجمد الفوائد أو أية زيادة تزيد

على قيمة القرض يتحملها البنك الدائن أو شركة الإستثمار الدائنة سواء كان القرض استهلاكي أو مقسط "

– مادة ثانية –على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الايضاحية مايلي :لما كانت المادة (115) من المرسوم بقانون رقم (68) لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة تقضي بما يلي :

" لا يجوز تقاضي فوائد على متجمد الفوائد ولا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك كله إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون ودون اخلال بالقواعد والعادات التجارية وبما يوضع من قواعد للقروض طويلة الأجل "

وعلى الرغم من النص المشار إليه بعدم تقاضي فوائد على متجمد الفوائد ، وعدم جواز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال إلا أنه قد تلاحظ أخذ بعض البنوك فوائد على متجمد الفوائد وزيادة اجمالي الفوائد على أصل القرض .

لذلك جاء هذا القانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (115) من القانون المشار إليه ليؤكد على انه إذا تبين لبنك الكويت المركزي تحمل المدين اية فوائد على متجمد الفوائد او اية زيادة تزيد على قيمة القرض يتحمل البنك الدائن أو شركة الإستثمار الدائنة قيمة الفوائد على متجمد الفوائد وأية زيادة تزيد عن قيمة القرض سواء كانت هذه القروض استهلاكية او مقسطة.

طلب تزويده بالسيرة الذاتية لرئيس وأعضاءكل لجنة وسنوات الخبرة لهم

عاشور يسأل وزير التربية عن آلية تعيين المحلقين الثقافيين في الخارج

صالح عاشور

جدد النائب صالح عاشور اسئلة وجهها إلى وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى حول تعيين المحلقين الثقافيين في الخارج .

وجاء في سؤاله : يرجى تزويدي بالقرار الذي تم بموجبه تشكيل لجنة اختيار الملحقين الثقافين ومدة اللجنة ومهامها ومسؤولياتها حسب ما هو موضح بالقرار من سنة ٢٠١١ وحتى تاريخ السؤال وفي حالة كان هناك اكثر من لجنة يرجى تزويدي بالمطلوب لكل لجنة على حدة

كما يرجى تزويدي بالسيرة الذاتية لرئيس واعضاءكل لجنة وسنوات الخبرة لهم وتواريخ تعيينهم بالوزارة وطبيعة وظائفهم (كل لجنة على حدة)

ويرجى تزويدي بنسخه من القرارات والتوصيات التي تم اعتمادها من اللجنة (كل لجنة على حدة) .

■ نسخة من القرارات والتوصيات التي تم اعتمادها من كل لجنة على حدة

بربط الملف برقم الهويه

البراك يطلب توحيد سجلات المرضى بين جميع المستشفيات الحكوميه

محمد البراك

تقدم النائب محمد البراك باقتراح لتوحيد سجلات المرضى بين جميع المستشفيات الحكوميه جاء فية :

نظراً لكثرة أن يضطر المريض عند مراجعته اي مستشفى لأول مره أن يبدأ معهم من الصفر في بناء ملفه الطبي وذلك رغم وجود ملف متكامل للمريض في مستشفى أخر .

لذا فانني اتقدم باقتراح لتوحيد سجلات المرضى بين جميع المستشفيات الحكوميه والمراكزالصحية بربط ملف كل مريض برقم هويته بحيث يتمكن عند زيارته لأي طبيب في أي مستشفى من الاطلاع على تاريخه المرضي وكذلك الاطلاع على نتائج كافة الفحوصات التي أجراها مما يسهل على الطبيب والمريض سرعة سرعة التشخيص ومعالجة المريض بطريقة أكثر فعالية ووجود ربط محكم وفعال بين المستشفيات لتوفير الكثير الوقت .

ان يكون بادرة للم شمل الدول العربية

الدويسان : إعادة فتح السفارة السورية يحسب لوزارة الخارجية

فيصل الدويسان

قال النائب فيصل الدويسان ان اعادة افتتاح السفارة السورية في الكويت يثبت ان السياسة الخارجية الكويتية مازالت تحمل بصمات صاحب السمو الامير مع عدم التقليل من الجهود التي يبذلها وزير الخارجية وفريق عمله .

واضاف الدويسان ان السياسة الخارجية ومنذ ان استلمها سمو الامير ابتعدت عن سياسة المحاور وكانت ومازالت العنوان لازالة اي خلافات بين الدول سواء كانت عربية او حتى اجنبية .

واعتبر الدويسان ان اعادة فتح السفارة السورية يحسب لوزارة الخارجية وليس عليها وستكون فتح باب للدول العربية الاخرى للقيام بالامر ذاته بعد ان اثبتت الوقائع ان ماحدث في سوريا ليس ثورة شعبية بل مخطط ارهابي لتمزيق الدول العربية .

وتمنى الدويسان ان يكون اعادة فتح السفارة السورية بادرة للم شمل الدول العربية وازالة الخلافات فيما بينها وان تقوم الكويت بذلك المسعى مثلما فعلت بين دول الخليج العربية .

واشاد الدويسان بجهود وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد التي يبذلها في سبيل رفع شأن الكويت في العمل الدبلوماسي حيث اثبت انه خير خلف لسلفه صاحب السمو الامير.